من مؤتمر السكان والتنمية 1994م

إلى مؤتمر المستوطنات البشرية 1996م

للدكتور / عبد الباقى ابراهيم
كبير خبراء الأمم المتحدة السابق فى التنمية العمرانية

بعد المناقشات الحامية التى دارت فى اللجان المتخصصة المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذى عقد فى القاهرة فى الفترة من 5 إلى 13 سبتمبر 1994م , تولت الأجهزة المنظمة للمؤتمر والمضيفة له اعداد كشوف حساباتها التى أعلنتها على الرأى العام العالمى والمحلى متضمنة التوصيات التى صدرت عن المؤتمر والاقتراحات بشأن تنفيذها , وقد خرجت بعد ذلك كل دولة من الدول المشاركة بالبرامج التنفيذية لمواجهة مشكلة السكان والتنمية فى كل منها بقدر امكانياتها وفى ظل ظروفها ومقوماتها و معتقداتها وهى فى مصر قضايا محسومة لا تتحمل مزيدا من المناقشات العامة بقدر ماتحتاج إلى برامج علمية قابلة للتنفيذ على مدى فترة زمنية محددة وإذا كان لمشكلة السكان والتنمية أجهزة معنية بمعالجتها , فإنها لن تستطيع أن تحقق أهدافها كاملة ما لم يتم تكامل فعاليتها مع غيرها من الأجهزة التى تسعى إلى الارتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى للسكان باعتبار أن العمران هو البعد المكانى لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذى تعنى به الأمم المتحدة فى خطها الموازى لمؤتمر السكان والتنمية وهى تعدد حاليا لمؤتمر المستوطنات البشرية الثانى الذى سوف يعقد فى اسطنبول عام 1996م والذى سوف يعالج مستقبل التجمعات العمرانية فى العالم .. واذا كانت نسبة التحضر فى الدول النامية سوف تتضاعف عشرة أمثال نسبة التحضر فى الدول المتقدمة فى العقد القادم, فإن المؤتمر سوف يركز رسالته على مشاكل التحضر فى الدول النامية وما سوف ينتج عنها من زيادة فى المشاكل البيئية والصحية والأمنية وبالتالى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسكان وتضخم مشاكل العشوائيات وما تتطلبه كل هذه المشاكل من كم كبير من الاستثمارات التى تحتاج إلى حسن التوجيه المكانى وتطور الأداء الادارى من خلال أساليب التنمية المتواصلة.

ويعتبر المؤتمر الدولى للمستوطنات البشرية لعام 1996م تحقيقا لرغبات الدول التى شاركت فى مؤتمر البيئة الذى عقد فى ريو دى جانير فى البرازيل عام 1992م كما أنه يعتبر وقفه عملية لتقييم ما تم بتوصيات مؤتمر الاستيطان البشرى الذى عقد من قبل فى فانكوفر فى كندا عام 1976م وما تم منذ ذلك الوقت من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وسكانية أثرت على العمران العالمى . ويهدف مؤتمر الاستيطان البشرى الثانى للخروج بالتوجهات الخمس التالية:

1 – التوعية بالطفرة الحضرية التى نتجت عن القرارات السياسية لحل مشاكل المستوطنات البشرية.

2 – بناء القدرة لمواجهة المشاكل الضاغطة التى نتجت عن التحضر السريع وادارة عملية التنمية الحضرية المتواصلة بقدرة واقتدار على كل المستويات.

3 – ايجاد اسلوب جديد لمشاركة كل أصحاب الشأن فى إتخاذ القرار.

4 – تركيز الجهود لإيجاد استراتيجيات وسياسات جديدة للاقلال من مستوى الفقر فى المجتمعات العمرانية.

5 – ايجاد استراتيجيات وسياسات للتحكم البيئى فى النمو العمرانى.

وتقع مسئولية تحقيق هذه الأهداف على أعتاق المدن نفسها.. على المحافظات والبلديات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص وكل الذين يتعاملون مع المشاكل اليومية وخاصة هذه المشاكل التى تعانى منها الغالبية العظمى من سكان المدن وهم من الفقراء الذين يزدادون فقرا فى الدول النامية ويزداد بالتالى تهديدهم لكل مرافق الحياة فى المدن والقرى.

ويقول السكرتير العام للامم المتحدة فى كلمته أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثانى للمستوطنات البشرية فى جنيف فى ابريل 1994م أن مشاكل المستوطنات البشرية أصبحت ملحة ولا تحتاج إلى تأخير وأن وقت التنظيم والتحضير قد انتهى ولابد من الدخول فى الموضوع مباشرة. ويشير فى مكان آخر من خطابه إلى أهمية مشاركة الجهات غير الحكومية فى التنمية العمرانية فهى الأقدر فى الحركة والأكفأ فى الأداء خاصة فيما يرتبط بالتنمية العمرانية للمجتمعات الفقيرة. هكذا تصبح عمارة الفقراء موضوعا أساسيا فى أجندة مؤتمر المستوطنات البشرية الدولى لعام 1996. ويضع السكرتير العام للأمم المتحدة أمام مؤتمر " قمة المدن "كما يسميه التساؤلات التالية:

- كيف يمكن تحسين ادارة و تمويل المستوطنات البشرية ؟ .
- ماهى السياسات اللازمة لتحسين حالة المجتمعات الفقيرة ؟ .
- كيف يمكن توفير الحد الأدنى من المرافق الصحية فى المجتمعات العمرانية مع تجنب الإنهيار البيئى البعيد المدى؟
- كيف يمكن ايجاد المأوى المناسب للجميع بعد وقت محدد ؟ .
- كيف يمكن الحد من آثار الكوارث والحروب ؟ .

وينهى السكرتير العام للأمم المتحدة كلمته بأن " قمة المدن " الذى سوف يعقد فى اسطنبول عام 1996م سوف يتضمن توصيات مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية عام 1994م ومؤتمر بكين الدولى عن المرأة عام 1995م فهى حلقات متتابعة تصب جميعها فى مؤتمر المستوطنات البشرية وفى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للدول.

وإذا كان المؤتمر الدولى للسكان والتنمية له أهميته الدولية وأن موضوعاته تهم مصر كما تهم غيها من الدول النامية , فإن المؤتمر الدولى الثانى للمستوطنات البشرية يهم مصر أكثر من غيرها من كل دول العالم نظرا لانفراد مصر بمشاكل خاصة تنفرد بها ففيها يتركز 96٪ من السكان على 4٪ من الأرض وهذه ظاهرة ليس لها مثيل فى أى دولة من دول العالم. ولذلك فإن مشاكل مصر العمرانية تختلف اختلافا جذريا عنها فى غيرها من دول العالم فى خصائصها وطبيعتها وبالتالى فى وسائل علاجها تخطيطيا واداريا وتنظيميا. وإذا كانت المستوطنات البشرية فى مصر لا تزال تعالج بالأساليب التقليدية التى تطبق فى غيرها من الدول الا أنه قد آن الأوان للخروج بأساليب جديدة وسياسات وبرامج جديدة تعالج المشاكل الفريدة التى تعانى منها المستوطنات البشرية فى مصر.. وهذا ما يجب أن يعد له اعدادا دقيقا لتضمينه ورقة العمل الوطنية التى سوف تتقدم بها مصر إلى المؤتمر الدولى للمستوطنات البشرية عام 1996م ليس حصرا لما تم وتمجيدا لما تحقق –كالعادة – ولكن تقويما موضوعيا للتجارب وعرضا جديدا لتطوير الفكر والسياسة لتحقيق الاستراتيجية العمرانية للدولة, فقد طلبت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أن تحقق مشاركة الدول فيها الهدفين التاليين :

الأول:

تصميم وتبنى وتنفيذ خطة عمل متكاملة لمواجه الموضوعات التى تواجه المستوطنات البشرية فى المناطق الريفية والحضرية آخذة فى الإعتبار المشاكل البيئية والتى ترتبط بمشاركة ومساندة القطاعين العام والخاص والمؤسسات غير الحكومية والتنظيمات الشعبية.

الثانى:

تقوية قدرات كل الأجهزة المعنية على كل المستويات لتطوير المأوى والقيام بعمليات التنمية العمرانية المتواصلة باستخدام مؤشرات موضوعية ومتجانسة.

ولتحقيق الهدفين السابقين, فإن اللجنة التحضيرية للمؤتمر اقترحت مجموعة من الأنشطة التنفيذية المحددة ومنها على سبيل المثال:

1 – وضع برنامج عمل محدد لتوجيه التنمية العمرانية على المستوى القومى متضمنا موضوع المأوى فى البيئة الريفية والحضرية مع تعظيم دور القطاعين العام والخاص وكذلك دور المنظمات غير الحكومية وممثلى القطاع الخاص من مستثمرين ومديرين وعقاريين... وغيرهم من الخبراء والعلماء للمشاركة فى وضع برنامج العمل القومى للتنمية العمرانية.

2 – تدعيم الأجهزة المعنية والإرتقاء بأدائها بناء على توصيف وتحليل حجم ونوعية وتوفر وقدرة الحصول على المأوى وذلك من خلال أقل عدد من المؤشرات على المستوى القومى وفى اطار التأثير البيئى المتوقع مستقبلا كما نصت عليه الاستراتيجية الدولية للمأوى لعام 2000 التى نص عليها اعلان فانكوفر عام 1976م. ولتحقيق ذلك يمكن الاستعانة بالخبرات الدولية من خلال المعونة الفنية فى هذا المجال لوضع الهياكل والعناصر الأساسية لمؤشرات التنمية العمرانية واقتراح المتطلبات التنفيذية والعملية, وكيفية ايجاد طرق واساليب وضع البيانات والمعلومات الضرورية لسياسات التنمية العمرانية المتواصلة.

وتنص قرارات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى للاستيطان البشرى على أن يحتوى التقرير الوطنى على أربعة أجزاء يتضمن الأول منها الوضع الحالى للمشكلة بالوصف والتحليل والمتابعة والتقويم. ويتضمن الجزء الثانى تصميم خطة العمل على المستوى القومى جامعا كل المشاركين فى عمليات التنمية العمرانية وذلك لبلورة أهداف المأوى والتنمية المتواصلة شاملة الجوانب التشريعية والمالية. ويتضمن الجزء الثالث ماتراه الدولة مناسبا لإدارة التنمية العمرانية المتواصلة فيها على المستويين القومى والمحلى ودور المشاركة الشعبية فى هذه الادارة وكيفية الارتقاء بإسكان الفقراء والارتفاع بمستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية كما يتضمن هذا الجزء كذلك نظم ادارة البيئة ومواجهة الكوارث. أما الجزء الرابع فيتضمن ما قد تتطلبه الدولة من المعونات الفنية والمالية بناء على ماتقدمه من أولويات استراتيجية وخطط وبرامج لعدد من المشروعات التى قد تتطلب هذه المعونات الدولية. ويعتبر اعداد التقرير الوطنى عملا هاما ليس فقط لوضع تصور لمستقبل المدن والقرى فى الدولة ولكن أيضا لاعتباره وسيلة لمشاركة كل المعنيين بالتنمية العمرانية فنيا واداريا وماليا من مؤسسات ومنظمات حكومية وغير حكومية ومعاهد علمية وبحثية.. وذلك فى شكل ديالوج تتبلور فى اطاره الحلول الواقعية لكل مشاكل الاسكان الاسكان والتعمير.. وهكذا ترتبط التنمية بالإسكان والتعمير فى بوتقة واحدة لمواجهة المشاكل المستقبلية للمستوطنات البشرية.. وهكذا تتضافر كل الجهود لوضع الاستراتيجية القومية للتنمية والتعمير وهكذا تتضامن وزارات التخطيط والإسكان والتعمير والإدارة المحلية ومراكز البحوث العمرانية والاجتماعية والاقتصادية فى وضع هذه الاستراتيجية القومية كورقة عمل تقدمها مصر إلى المؤتمر الدولى الثانى للاستيطان البشرى كدليل على صحوة مصر العمرانية وعلى قدرتها على مواجهة مشاكل مستوطناتها البشرية من مدن وقرى قديمة وجديدة فى اطار خريطة جديدة لمصر المستقبل.. ليس بالتمنيات والرغبات.. ولكن بالعمل الجاد الواقعى.. لقد انتهى وقت العموميات وبدأ وقت التخصصات ومواجهة التحديات.. بالبرامج التنفيذية والاجهزة القادرة على الأداء وباللوائح والقوانين الموجهة وبالقدوة والقوة الدافعة.

إذا كان المؤتمر الدولى للإسكان والتنمية قد قوبل بانتقاد عددا من الموضوعات التى تمس الأديان والعقائد السماوية والتى تم تعديلها فى بضع سطور فى وثيقة المؤتمر.. فان أمام المفكرين والعلماء فى العالم العربى والإسلامى فرصة أخرى لإثبات قدراتهم على العطاء الحضارى ليس فقط بالإلتزام بالقيم والأخلاقيات ولكن بتقديم المنظور الاسلامى للتنمية العمرانية المتواصلة للمستوطنات البشرية اسلوبا ومنهجا وتطبيقا.. وتكوين المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية القادرة على استثمار أموال زكاة المسلمين فى كل بلاد المسلمين لإسكان الفقراء وتوفير الماوى لمن لا مأوى لهم.. وفرص العمل لمن لا عمل لهم.. وتستطيع منظمة العواصم والمدن الإسلامية هنا أن تعد عدتها من الآن.. وقبل فوات الأوان لتقدم لمؤتمر المستوطنات البشرية 96 المثل فى عصارة فكر العلماء والمفكرين المسلمين للنهوض بالمستوطنات البشرية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا.. علما وعملا لتعمير الأرض والحفاظ على البيئة وتوفير العمل والسكن للفقراء والمعدمين.. هذا هو المدخل الحقيقى لتطوير المجتمعات الاسلامية والصورة الحضارية للإسلام.. التى ينتظرها مؤتمر الاستيطان البشرى فى إسلامبول (الإسم الأصلى لإسطنبول) بتركيا 1996م .